جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

اثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي

جدلية التأثير والتأثر(حالة العراق بعد العام ٢٠٠٣)

اسم الطالب

عبد الحسن عصفور لفتة الشمري

رسالة مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / فرع الفكر والنظم السياسية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

زيد عدنان محسن العكيلي

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

((وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ

إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾))

سورة البقرة الآية ٣٦

ثبت المحتويات

الملخص		١
المقدمة		٢-٤
الفصل الأول	**الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي (دراسة في المفاهيم النظرية)**	٥- ٥٤
المبحث الأول	**ماهية الاستقرار السياسي**	٧- ٣٣
المطلب الأول	مفهوم الاستقرار السياسي وابعاده ومؤشراته	٧- ٢٠
المطلب الثاني	عوامل الاستقرار السياسي	٢٠- ٣٣
المبحث الثاني	**ماهية الاستقرار الاقتصادي**	٣٤- ٥٤
المطلب الأول	مفهوم الاستقرار الاقتصادي وابعاده ومؤشراته	٣٤- ٤٥
المطلب الثاني	عوامل الاستقرار الاقتصادي	٤٥-٥٤
الفصل الثاني	**العوامل الاقتصادية المؤثرة سلباً في الاستقرار السياسي في العراق**	٥٥- ١١٧
المبحث الاول	**الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي**	٥٨- ٧١
المطلب الاول	خلل في هيكل المالية العامة للدولة	٥٩-٦٢
المطلب الثاني	خلل في هيكل التجارة الخارجية	٦٣- ٦٦
المطلب الثالث	عدم توفر بيئة العمل المناسبة	٦٧-٧١
المبحث الثاني	**ضعف الخطط والسياسات الاقتصادية المتبعة**	٧٢- ٩٦
المطلب الاول	الاعتماد على الاقتصاد الريعي احادي الجانب	٧٣-٧٩
المطلب الثاني	تركز قوة العمل في القطاع الحكومي	٨٠- ٨٣
المطلب الثالث	شيوع الفقر والبطالة وتدني متوسط دخل الفرد	٨٤- ٩٦
المبحث الثالث	**تفشي ظاهرة الفساد السياسي والمالي والاداري**	٩٧- ١١٧
المطلب الاول	الفساد المالي	١٠٠- ١٠٦
المطلب الثاني	الفساد السياسي	١٠٦- ١١١
المطلب الثالث	الفساد الاداري	١١٢- ١١٧

الفصل الثالث	**اثر غياب الاستراتيجية الاقتصادية في عدم الاستقرار السياسي**	**١١٨ – ١٧١**
المبحث الاول	**مظاهر عدم الاستقرار السياسي وتداعياتها اقتصادياً**	**١١٩ – ١٣٦**
المطلب الأول	عدم الاستقرار المؤسسي وتراجع سلطة القانون	١٢٠ – ١٢٧
المطلب الثاني	عدم الاستقرار الحكومي	١٢٧ – ١٣٠
المطلب الثالث	اعمال العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي	١٣١ – ١٣٦
المبحث الثاني	**مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي**	**١٣٧ – ١٥٠**
المطلب الاول	هجرة رأس المال للخارج	١٣٧ – ١٣٩
المطلب الثاني	ضعف رأس المال الوطني وتعثر المشاريع التنموية	١٣٩ – ١٤١
المطلب الثالث	غياب الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر	١٤١ – ١٥٠
المبحث الثالث	**عدم الاستقرار السياسي وتعثر مشاريع التنمية**	**١٥١ – ١٧١**
المطلب الاول	تزايد حدة الانفاق العسكري واستنزاف الثروات	١٥٢ – ١٥٦
المطلب الثاني	تراجع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية	١٥٧ – ١٦٤
المطلب الثالث	رؤية مستقبلية لمعالجة الواقع الاقتصادي واثره على الاستقرار السياسي في العراق	١٦٤ – ١٧١
الخاتمة		**١٧٢**
المصادر		
Abstract		

الملخص

يعد عدم الاستقرار السياسي من اكثر الظواهر شيوعاً وخطورة في البلدان النامية، والحقيقة ان مفهوم عدم الاستقرار السياسي يعتبر من اكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، فهو قد يضيق ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى يقتصر فقط على التغييرات السريعة المتتابعة في عناصر السلطة الحاكمة، وقد يتسع ليشمل ايضاً عدم الاستقرار المؤسسي، بمعنى التحولات السريعة في الاطار المؤسسي للدولة من شكل معين الى نقيضه، على سبيل المثال من الملكية الى الجمهورية، ومن الحكم المدني الى الحكم العسكري، وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي، (اعمل شغب وتظاهرات واضطرابات وحروب اهلية وحركات انفصالية).

اما مفهوم الاستقرار الاقتصادي فيشير الى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (المادية والبشرية)، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين اساسيين هما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للاسعار.

وفي العراق وبعد التغيير السياسي الذي حصل فيه عام ٢٠٠٣، دخلت التنمية بشكلها الاقتصادي منعطفاً حرجاً، فاذا كان النظام السابق قد استخدم التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الثروة النفطية، مدخلاً لحل اشكالية الشرعية المفقودة، فأنه في ظل النظام الجديد بدت مسألة الشرعية مفروغ منها مع تبني الديمقراطية كخيار للتداول السلمي السلطة، الا أن مسألة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي باتت ضرباً من ضروب الخيال نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي السائدة بفعل تفشي ظاهرة عدم الاستقرار الامني وشيوع العنف السياسي، فضلاً عن عدم ثبات البنى المؤسسية واهتزاز الاستقرار الحكومي، فضلاً عن تراجع ملحوظ للشرعية الانجازية، مقابل ذلك، فان غياب الاستقرار الاقتصادي وتعثر مشاريع التنمية الاقتصادية وتراجع مستويات النمو اثرت بدورها على تحقيق الاستقرار السياسي.

المقدمة

يعد الاستقرار الاقتصادي في العراق مدخلاً مهماً لتحقيق الاستقرار السياسي والعكس صحيح أيضاً، وتتبع اهمية الاستقرار الاقتصادي في انه يؤدي الى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (المادية والبشرية)، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي ان مفهوم الاستقرار يتضمن هدفين اساسيين هما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للاسعار، وهذا ما يعزز من الاستقرار السياسي.

وبعبارة اخرى فان تأثير العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي يأتي من وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي، وبنى تحتية مدمرة، ومعدلات عالية من البطالة وانتشار الفقر بين افراد المجتمع، مع غياب الفلسفة الاقتصادية الواضحة وعدم ثباتها واعتماد الاقتصاد احادي الجانب، فضلاً عن تفشي مظاهر الفساد المالي والاداري والسياسي، وكلها عوامل عمقت من حدة السخط الشعبي، وازداد الشعور بالتهميش والاضطهاد مما عمق من النزاعات الاجتماعية وزاد من حالة (عدم الرضا)، ما اثر في شرعية النظام السياسي وبالتالي استقراره السياسي.

وعليه، اذا ما اريد تحقيق استقرار سياسي في العراق فيجب اولاً تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما ان الاستقرار السياسي ليس نتيجة للاستقرار الاقتصادي وانما يعزز احدهما الاخر، بمعنى ان تحقيق الاستقرار السياسي يؤدي بالنتيجة الى تحقيق استقرار اقتصادي والعكس صحيح.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من بيان العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي، فكلاهما يفعل فعله ويؤثر في الاخر فغياب الفلسفة الاقتصادية وعدم نجاعة السياسيات الاقتصادية تفضي الى شيوع الفقر والبطالة، وانخفاض المستوى التعليمي، وتدمير متوسط دخل الفرد؛ ما يقود الى عدم الاستقرار السياسي. بالمقابل فإن عدم الاستقرار السياسي من عدم استقرار مؤسسي وحكومي وامني يفضي الى خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وتعثر مشاريع التنمية وهو ما حاول البحث توضيحه.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في وجود علاقة سببية طردية بين متغيري الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، فكلما زاد الاستقرار السياسي تحقق الاستقرار الاقتصادي والعكس صحيح ايضاً، وانطلاقاً من ذلك نطرح التساؤلات الاتية:

١. ماهي طبيعة الفلسفة الاقتصادية للاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣، وهل انطوى على مجموعة من الاختلالات الهيكلية؟

٢. مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة وما هو دورها في تحقيق الاستقرار السياسي؟

٣. كيف اثر عدم الاستقرار السياسي في تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية وماهي الاثار السياسية والاقتصادية المترتبة على ذلك؟

جملة اسئلة يحاول بحثنا الاجابة عليها.

هدف البحث: تسعى الدراسة الى تحقيق عدد من الاهداف اهمها:

١. بيان الدور الفاعل للعوامل الاقتصادية في العراق ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه.

٢. توضيح اثر حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي.

٣. تقديم مجموعة من الحلول والمقترحات لمعالجة الواقع الاقتصادي بما يعود بالاستقرار على كلاً من الاقتصاد والسياسة العراقيين.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة وتأثير متبادل بين الاقتصاد والسياسة في العراق ، إذ ان الاستقرار السياسي يعد مدخلاً رئيسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وبالمقابل فإن الاستقرار الاقتصادي يشكل مدخلاً رئيسياً لتحقيق الاستقرار السياسي.

منهجية البحث: اعتمد البحث بالدرجة الاساس منهج التحليل النظمي من خلال تحليل بنية النظام السياسي ومؤسساته السياسية، كما اعتمد المنهج الاحصائي من خلال اعتماد الارقام والبيانات والاحصاءات والجداول المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية قيد البحث.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تضمن الفصل الاول دراسة للمفاهيم النظرية، إذ تناول في مبحثه الاول مفهوم الاستقرار السياسي، اما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الاستقرار الاقتصادي، في حين تناول الفصل الثاني العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في

العراق بعد العام ٢٠٠٣ الذي جاء على ثلاثة مباحث: جاء اولها تحت عنوان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي من حيث الخلل في هيكل المالية العامة للدولة والخلل في هيكل التجارة الخارجية، اما المبحث الثاني فقد تضمن ضعف الخطط والبرامج الاقتصادية المتبعة من حيث اعتماد اقتصاد احادي اجانب، وشيوع ظواهر الفقر والبطالة وتدني المستوى التعليمي، في حين خصص المبحث الثالث لتناول مظاهر الفساد المالي والاداري والسياسي وانعكاسها على الاستقرار السياسي، وجاء الفصل الثالث تحت عنوان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وفشل التنمية الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣، إذ جاء مبحثه الاول بعنوان مظاهر عدم الاستقرار السياسي وتداعياتها اقتصاديا، اما المبحث الثاني فقد كرس لدراسة الاثار الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي التي تتمحور حول هجرة رأس المال للخارج، وضعف رأس المال الوطني في المشاركة التنموية، فضلا عن غياب الاستثمار الاجنبي في العراق وما كان له من انعكاسات على الاستقرار السياسي. في حين تضمن المبحث الثالث عدم الاستقرار السياسي وتعثر مشاريع التنمية بسبب تزايد حدة الانفاق العسكري وتزايد التسليح، فضلا عن تراجع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وما لها من انعكاسات على الاقتصاد والسياسة العراقيين.